

## تقييم الاحزاب والتنظيمات السياسية في الاردن (١٩٥٠ - ١٩٥٧) «دراسة مقارنة»

د. امين عواد مهنا \*  
جامعة اليرموك

تاريخ قبوله للنشر ١٠/٣/١٩٩٢

تاريخ استلام البحث ٢٧/١٠/١٩٩١

### ABSTRACT

This study dealt with the political organizations and parties in Jordan from 1950 - 1957. The political and intellectual platforms of these parties, their organization, and the nature of their roles and functions have been investigated systematically. Utilizing the descriptive, historical, and comparative approaches, the researcher arrived at the conclusion that political parties in Jordan had been relatively unsuccessful during the period of study. This failure is attributed to the lack of effective institutionalization of political parties, their inability to contribute to the processes of comprehensive development both socially and politically, their lack of awareness of the realities of the country, their reliance on externally determined policies, their non-committal attitude toward constitutional constraints, and finally their opting for opposition instead of co-operation.

Nevertheless, political parties in Jordan achieved a measure of success in mobilizing the Jordanian masses in defiance of the established authority during the period under discussion.

### ملخص

عالجت هذه الدراسة ظاهرة الاحزاب والتنظيمات السياسية في الاردن في الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٧، حيث كانت دراسة طبيعة الاحزاب السياسية وبرامجها السياسية والفكرية وطبيعة تنظيمها وتقييم أدوارها ومعالجاتها وتنظيماتها. وتم استخدام النهج الوصفي التاريخي والمنهج المقارن من أجل الوصول إلى الاستنتاجات والتقييمات المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وهدفت الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة منها: ما هي طبيعة الاحزاب السياسية في الاردن واتجاهاتها ومعالجاتها في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٧، ولماذا كانت الاحزاب السياسية أمراً متغيراً في هذا الوقت؟

\* استاذ مساعد، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الاردن.

ولذلك تمت دراسة الاحزاب والتنظيمات السياسية التالية: حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وجماعة الاحوال المسطورة، وحزب التحرير الاسلامي، والحزب الشيوعي الاردني، والحزب الوطني الاشتراكي الاردني، والحزب العربي المستنوري، وحزب الأمة، وشيرهم. ويشكل عام فقد توصلت اليه الى مجموعة من الاستنتاجات منها عدم نجاح التجربة الحزبية في الاردن في تلك الفترة الزمنية، ويعود ذلك لمجموعة من الاسباب أهمها: فقدان تلك الاحزاب والتنظيمات السياسية التنظيم المؤسسي الفاعل وعدم تطورهم كآراء فاعلة في عمليات التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاجتماعية، وكذلك عدم قدرة تلك الاحزاب على فهم الواقع واستكنايت البلاد واعتمادها على سياسات مفررة في الخارج، وعدم الالتزام بالديمقراطية والسيطرة الدستورية واحكامها المؤسسية العسكرية، والتزامها بالمعارضة بدل المشاركة، وتضيق الدراسة الى نجاح الاحزاب والتنظيمات السياسية في تلك الفترة في عمليات التحريك والتنمية الجماهيرية لتحدي النظام السنييلي القائم.

## مقدمة

منذ تأسيس امارة شرق الاردن مع بداية العشرينات من هذا القرن شهدت البلاد نوعا من التنمية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسعت الدولة الاردنية لتثبيت مرتكزاتها من خلال التغلغل في البنى الاجتماعية القائمة ومحاولة ربط هذه البنى مع مسيرة الدولة.

ونتيجة لعمليات التنمية السياسية التي رافقت مسيرة الدولة الاردنية ونتيجة للتغيرات الجوهرية على المستوى الاقليمي والداخلي، وامتدادا لما هو على الساحة العربية برزت على الساحة الاردنية مجموعة من التنظيمات والاحزاب السياسية.

ففي بداية الثلاثينات من هذا القرن ظهرت على الساحة الاردنية مجموعة من الاحزاب السياسية، التي لم تكن ذات دور فاعل، وذلك لتدني مستويات الوعي السياسي، وافتقار الاحزاب لمستوى معين من التنظيم، وتدني درجة المؤسسة في الدولة الاردنية، وشخصانية الاحزاب والتنظيمات السياسية (Personalized parties).

ونتيجة للتغيرات السياسية التي حصلت في المنطقة العربية والاردن بعد نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى وعلى رأسها الوحدة الاندماجية بين ضفتي نهر الاردن في عام ١٩٥٠. وتجديد الدستور الاردني عام ١٩٥٢، وبروز المد القومي على الساحة العربية، بدأت البلاد تعيش مرحلة جديدة تميزت بظهور الاحزاب والتنظيمات السياسية بشكل واضح ومؤثر على مسير البلاد. وقد لعبت هذه التنظيمات دورا بارزا من خلال نشاطاتها، وفعاليتها ادى لحدوث حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي في البلاد، ولم تكن تجربة مشجعة من وجهة نظر النظام السياسي الاردني على الاقل.

سنعالج في هذه الدراسة ظاهرة الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٧ الى حين اعلان الاحكام العرفية والغاء تراخيص الاحزاب السياسية في نيسان ١٩٥٧. وسنلقي الضوء على طبيعة تلك الاحزاب وبرامجها، وطبيعة تنظيمها ومحاولة تقييم ادوارها وفعاليتها ونشاطاتها في تلك الحقبة الزمنية، وسنحاول تقييم دور وفعاليات الاحزاب السياسية ومقارنة ذلك بالاطر النظرية.

## هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على الاسئلة التالية:

- ما هي طبيعة واتجاهات الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٧؟
- ما هي النشاطات والفعاليات التي قامت بها تلك الاحزاب؟
- هل كانت تلك الاحزاب والتنظيمات السياسية اداة للتغيير التنموي الشامل؟
- ما مدى مطابقة الاعتبارات النظرية لدور الاحزاب مع الواقع العملي في عمليات التنمية؟

### منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي لدراسة الوثائق والكتابات المتعلقة بطبيعة الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية، ومن خلال تحليل تلك الوثائق والدراسات تمت دراسة وتحليل واقع وايدولوجية ونشاطات الاحزاب في تلك الفترة الزمنية. وتم استخدام الاسلوب المقارن بين النظريات المتعلقة بدور وفعالية الاحزاب وبين دور وفعالية الاحزاب الاردنية، وباختصار فإن الدراسة قد استخدمت المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج المقارن.

### الاطار النظري:

ان عمليات نشوء الاحزاب السياسية في أي تنظيم سياسي ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات (Processes) التنمية والتحديث السياسي، حيث تقوم الاحزاب السياسية بمجموعة من الادوار مثل عمليات التنظيم، والتعبئة والتحريك. وتؤدي الى خلق الوعي السياسي، ويعتبر الحزب من اهم المؤسسات في بناء الدولة الحديثة. ففي عمليات التنمية السياسية في دول العالم النامي لا بد من تفعيل التنمية السياسية، كما هو الامر بالنسبة للتنمية الاقتصادية للقضاء على التخلف والتبعية وتحقيق التنمية الفعلية من خلال مشاركة شرائح المجتمع كافة.

يعرف شليزنجر فيري (S. Ferry) احد اساتذة العلوم السياسية الحزب بأنه «التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية»<sup>(١)</sup>. ويعرف اديموند بيرك (A. Burke) الحزب بأنه «مجموعة من الافراد اتفقوا على مبدأ او مبادئ من اجل ان تخدم المصالح الوطنية»<sup>(٢)</sup> ويرى فرد ريجز

١- د. اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، (عالم المعرفة، رقم ١١٧، الكويت، ١٩٨٧) ص ١٨.

2- Rodee, Anderson, Christol & Greene, Introduction to Political Science, 4th, Ed., McGRAW Hill com, N.Y., 1983, P.195.

(Fred Riggs) ان الحزب هو «أي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات للوصول للسلطة التشريعية»<sup>(٣)</sup>

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق حول تعريف الحزب، الا انه من الممكن القول بأن الحزب السياسي: هو ذلك التنظيم القائم على أفكار (مبادئ) تستطيع ان تجد لها مناصرين راغبين في تطبيق هذه الافكار على ارض الواقع، بالاضافة الى قدرة على التنظيم في التعبئة والتحريك وخلق المؤيدين وزيادة درجة المشاركة السياسية.

ويحدد جوزيف لابلومبار، ومايرون واينر (J. Lapalombara and M. Weiner) في كتابهما (الاحزاب السياسية والتنمية السياسية) مجموعة عناصر لمفهوم الحزب وتمثل بالاتي:

- \* استمرارية التنظيم، بمعنى أن يدوم التنظيم ويستمر ولا ينتهي بوفاة مؤسسيه.
- \* انتشار التنظيم على جميع المستويات وخلق قنوات الاتصال بين الوحدات على المستويين المحلي والقومي.
- \* المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية في النظام السياسي.
- \* خلق التأييد الشعبي لافكار ومبادئ التنظيم<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لنشاط الاحزاب السياسية فيرى موريس دوفرليه (Duverger, M)<sup>(٥)</sup> أن الاحزاب السياسية من الممكن ان تنشأ بطريقتين، أولهما الاحزاب التي تنشأ داخليا وهي التي تظهر من خلال السلطة التشريعية، والنوع الثاني الاحزاب ذات النشأة الخارجية وهي التي تظهر خارج السلطة التشريعية ويرى ان هذا النوع من الاحزاب قد خلفت تحديا للأنظمة السياسية. وبالنسبة للاحزاب السياسية وتاريخ نشأتها في الاردن فمن الممكن القول انها ذات نشأة خارجية. اي انها ظهرت خارج السلطة التشريعية، بل نشأتها كانت خارج القطر الاردني ما عدا بعض الاحزاب الوطنية. فمنذ العقد الاول لتأسيس امارة شرق الاردن سنة ١٩٢١م ظهرت بعض الاحزاب ولم

٣- د. اسامة الغزالي، مرجع سابق، موريس ديفرليه، الاحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد، (دار النهار، بيروت، ١٩٧٢)، ص ١٢ وما بعدها.

4- Joesph Lapalombara & M. Weiner, Political Parties & Political development Princeton press, N.J., 1966, p. 3 - 4.  
See, Giovanni Sartori, Parties and Party System; Aframework for analysis, Cambridge Univ, press, 1976.

٥- موريس دونرجيه، ص ١٦.

تلعب دورا رئيسيا وفاعلا في السياسة الاردنية آنذاك. ولم تلق انتشارا او استمرارا على الساحة الاردنية. ومن هذه الاحزاب حزب الاستقلال العربي، حزب العهد الاردني، حزب الشعب الاردني، الحزب الحر المعتدل، حزب العمال الاردني، حزب التضامن الاردني، الحزب الوطني الاردني، حزب الاخاء الاردني، حزب الاتحاد العربي<sup>(١)</sup>.

### نشوء الاحزاب السياسية في الاردن ١٩٥٠ - ١٩٥٧

ان ظاهرة نشوء الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية تعود الى مجموعة متداخلة من العوامل اولها: وحدة الضفتين عام ١٩٥٠ التي نجم عنها تعديل الدستور الاردني عام ١٩٥٢ حيث تم تحديثه وتطويره وخصوصاً في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين. وثانيها: تغير البيئة السكانية والثقافية التي نجمت عن تلك الوحدة وهذا ما ادى في الوقت نفسه الى تنامي وازدياد درجات الوعي السياسي لدى الشرائح الاجتماعية على الساحة الاردنية وثالثها: الواقع السياسي والاجتماعي على الساحة العربية، وبشكل خاص تبلور فكرة الاحزاب وامتدادها الى الاردن باعتباره جزء من الوطن العربي.

فبعد صدور الدستور الاردني لعام ١٩٥٢، بدأت الاحزاب والتنظيمات السياسية<sup>(٢)</sup> بالظهور ثانية وبشكل أقوى مما كانت عليه في الماضي، ولا نكران هنا لمساهمة المد القومي الجديد على الساحة العربية وخصوصاً مع نجاح الثورة وتغيير نظام الحكم في مصر، حيث كان لهذا المد القومي اثر كبير في تجديد الروح القومية واثارتها على الساحة العربية، والاردن كجزء من هذه الامة قد تأثر بذلك. وهذه نظرة سريعة على الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تواجدت على الساحة الاردنية في تلك الفترة من حيث تنظيمها وافكارها ونشاطاتها وبالذات في الفترة الواقعة ما بين الاعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٧، وهذه التنظيمات عملت بصورة علنية في تلك الحقبة الزمنية.

### ١. حركة القوميين العرب (فرع الاردن):

انطلقت الفكرة الاساسية لهذا التيار مع تأسيس «نادي العروة الوثقى» في بيروت

٦- د. علي محافظة، الفكر السياسي في الاردن (١٩١٦ - ١٩٤٦) ج ١ (عمان، مركز الكتب الاردني، ١٩٩٠) ص ٦٨ وما بعدها.

7- Ammon Cohen, Political Parties in the West Bank Under the Jordanian Regime 1949-1967, cornell Univ. Press, Ithaca, 1988, p.20.

في بداية الثلاثينات من هذا القرن، الذي تشكل في بداية الامر من مجموعة من المثقفين والمفكرين من الدارسين في جامعة بيروت الامريكية، وبرزت الحركة يعود اساسا لنتائج حرب ١٩٤٨ وما رآته هذه الفئة من مأساة جديدة لا بد من مواجهتها. وبعد ظهور الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر ارتبط اصحاب هذا الفكر بنفس الاتجاه الذي تبناه الرئيس المصري الراحل، ففي نهاية عام ١٩٥٢ وبداية عام ١٩٥٣ بدأت مجموعة من المثقفين على الساحة الاردنية ومنهم جورج حبش، وديع حداد، د. صلاح عنباتوي، ود. صبحي غوشه، وحمد الفرحان بالعمل في هذا الاتجاه وعملوا بحرية تحت مظلة (النادي الادبي العربي) حتى نهاية عام ١٩٥٤<sup>(٨)</sup> وتركزت ساحة العمل في المدن الرئيسية وخصوصا مدن الضفة الغربية لنهر الاردن وذلك بسبب ارتفاع درجات الوعي في تلك المدن. وهدفت الحركة القومية بصورة عامة الى نشر الوعي السياسي بين الجماهير على الساحة الاردنية، ومحاولة تحريك وتنظيم الجماهير من اجل محاربة الاستعمار والامبريالية والرجعية وكافة المتعاونين معها. وذلك من اجل توحيد الارادة العربية وتحرير الاراضي المغتصبة من قبل اسرائيل. ومن الممكن تلخيص اهداف هذا التنظيم السياسي بالنقاط التالية<sup>(٩)</sup>:

- أ- تحرير فلسطين.
- ب - تحقيق الوحدة العربية التاريخية.
- ج - محاربة الاستعمار والامبريالية والقوى المتحالفة معها.
- د - المناذاة بالاستقلال والتحرر وبحق تقرير المصير.
- هـ - تطبيق الاشتراكية لتحقيق العدالة الاقتصادية.
- و - تطبيق الديمقراطية لتحقيق العدالة السياسية.

وعلى الساحة الاردنية عمل هذا التيار على تحريك الجماهير وتنظيمها للوقوف ضد سياسات النظام الملكي الهاشمي الذين اعتبروه (نظام رجعي) و(العدو الاول للوحدة العربية) وكذلك وقف ضد العديد من السياسات الاردنية خصوصا موقفه المعادي لحلف بغداد، والتدخل والوجود البريطاني على الساحة الاردنية المتمثل بوجود قائد الجيش الانجليزي الاصل جون باقوت كلوب. ومع موقف القوميين التقت العديد من الاحزاب العربية والوطنية. وبالنظر الى التركيبة الاجتماعية للحزب فانها ضمت في

٨- المصدر السابق.

٩- لمزيد من المعلومات راجع، منيب ماضي وسليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، عمان، ١٩٥٩، ص ٥٩٧ وما بعدها، كذلك راجع Cohen مصدر سابق، ص ٩٤-١٠٣، من الاحزاب السياسية في هذا الاتجاه يمكن تصنيف الحزب الحر، وحزب النهضة العربية كاحزاب ذات اتجاهات قومية.

عضويتها العديد من افراد الشرائح الاجتماعية في الساحة الاردنية مثل، اطباء، المهندسين، المحامين، معلمي المدارس، طلاب المعاهد والمدارس الثانوية.

## ٢. حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع الاردن):

تعود نشأة حزب البعث على الساحة العربية الى دور المؤسسين الاوائل مثل زكي الارزوسي وميشيل عفلق وغيرهم. اما بالنسبة للاردن فقد تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي فرع الاردن في ٥ شباط ١٩٥٢ بعضوية مجموعة من المثقفين على الساحة الاردنية هم: عبدالله الريماوي، عبدالله نعواس، أمين شقير، منيف الرزاز، سليمان الحديدي، بهجت ابو غربية، وفرح اسحق. ففي ذلك التاريخ لم ترخص لهم الحكومة الحزب، وقد تقدموا مرة اخرى في تاريخ ٢٠ آذار ١٩٥٤ ورفض ثانية بحجة ان اهداف الحزب تعتبر مخالفة لاحكام الدستور وقد حصل الحزب على قرار من محكمة العدل العليا بالغاء قرار وزارة الداخلية المذكور. ورغم كل ذلك فقد نشط الحزب في محاولة جادة لتحريك الجماهير وتنظيمها لتحقيق اهدافه على الساحة الاردنية، وتمثلت سياسات الحزب في محاربة الاستعمار والامبريالية، وتحقيق الوحدة العربية، وتحقيق الاشتراكية في المجال الاقتصادي، ومحاربة الامية والجهل والتخلف، والسعي نحو تغيير البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظام، ومعاداة السياسات الاردنية المرتبطة مع القوى الغربية الامبريالية خصوصا بريطانيا بالاضافة الى موقف الحزب من التدخل البريطاني وموقفه المعادي من حلف بغداد<sup>(١٠)</sup>. هذا وقد عمل هذا الحزب على الساحة الاردنية بالتعاون مع القيادة القومية في سوريا.

## ٣. الاحزاب الوطنية:

من الممكن تقسيم تنظيمات التيار الوطني الاردني من حيث النشأة الى جناحين، جناح معارض للنظام السياسي الاردني، وجناح مرتبط مع النظام السياسي الاردني. الجناح الاول المعارض الذي يتمثل بالاحزاب الوطنية ذات الاتجاهات القومية ومنها الحزب الوطني الاشتراكي الاردني، الذي تأسس في ٧ تموز ١٩٥٤ برئاسة هزاع

١٠- راجع سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص ٥٩٩، نادى هذا الحزب بقلب النظام السياسي القائم وتحويله الى نظام جمهوري.



المجالي ثم برئاسة سليمان النابلسي الذي استطاع تشكيل الحكومة على اثر الانتخابات النيابية عام ١٩٥٦، وقامت مبادئ هذا الحزب على ان الشعب الاردني هو جزء من الامة العربية، وتحرير المواطنين من الفقر والجهل، وتحقيق الحريات العامة، وتحرير الوطن من النفوذ الاجنبي وتحقيق هذه الاهداف من خلال تطبيق الاصلاحات الاشتراكية، وقد التقى هذا الحزب مع التيار القومي، ومن الممكن القول انه تحالف مع ذلك التيار لقلب النظام السياسي واتخاذ سياسات متقاربة ومتطابقة مع التيار القومي وقد وصل هذا الحزب الى طريق مسدود في خلافه مع العاهل الاردني. حيث اتهموا من قبل الملك بالخيانة ومعاداة النظام الملكي اثناء تولي سليمان النابلسي رئاسة الحكومة في تلك الفترة<sup>(١١)</sup>. الحزب الاخر الذي شكل في احدى مراحل جانب من جوانب المعارضة هو الحزب العربي الدستوري الذي تأسس في ٢ نيسان ١٩٥٧، وهدف هذا الحزب الى تحقيق الوحدة العربية، والانطلاق في سياسات الدولة من مصلحة الوطن والامة العربية، واسترداد فلسطين، والتعاون مع الدول العربية خصوصا مصر، وسوريا، ورفع مستوى الفلاحين والعمال وحماية المزارعين، ورغم قصر عمر هذا الحزب فقد ساهم في عمليات التحريك والتنظيم لتحقيق اهدافه وسعى للتحالف مع التيارات القومية لحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي<sup>(١٢)</sup>. الجناح الاخر المؤيد للنظام الملكي الاردني تمثل بمجموعة من الاحزاب غير المؤثرة على الساحة الاردنية، منها حزب الاتحاد الوطني الذي تأسس في ١٧/٥/١٩٥٢. سعى الى توطيد اركان الاستقلال ورفع مستوى الاردن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووحدة الاقطار العربية. كذلك حزب الامة الذي تأسس في ٧/٧/١٩٥٤ تحت رئاسة سمير الرفاعي. وبشكل عام فان هذا الجناح كان يمثل الاتجاه المحافظ. واتصفت ببرامج احزاب هذا الجناح بالغموض حيث هدفت الى اهداف عامة مثل، الاستقلال، الديمقراطية وتطوير النظام الملكي الاردني<sup>(١٣)</sup>.

#### ٤. الاخوان المسلمون:

تعود نشأة جماعة الاخوان المسلمين الى النواة الاولى التي أسسها المدرس في

١١- الملك الحسين، مهنتي كملك، ص ١١٦ وما بعدها.

١٢- من مؤسسي هذا الحزب السادة رياض المفلح، احمد الطراونة، محمد اخو ارشيد، وكان يطلق على هذا الحزب شعبيا اسم حزب (الماو مار) حل في نيسان ١٩٥٧. راجع سليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ص ٦٠٢.

١٣- المصدر السابق.

احدى مدارس الاسماعيلية الاستاذ حسن احمد عبدالرحمن البنا في الاسماعيلية - مصر في ربيع عام ١٩٢٨<sup>(١٤)</sup>. انتشرت هذه الجماعة في معظم انحاء الوطن العربي، وبداية وجودها في فلسطين والاردن كان في عام ١٩٤٦ حيث افتتح اول فرع لها في القدس - الضفة الغربية من نهر الاردن . وكان جمال الحسيني نائب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى اول منتسبيه، ثم فتحت العديد من الفروع في مختلف انحاء مدن وقرى فلسطين، وقد انضمت مجموعتان اسلاميتان انذاك الى فروع الحزب هما (جماعة انصار الفضل، وجماعة الاعتصام)<sup>(١٥)</sup> ولقد لقيت الحركة في بداية انتشارها اهتمام وتأيد الامير عبدالله بن الحسين وبعد الحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨، تم اغلاق جميع الفروع التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية وتم فتح فروع جديدة بالاضافة الى ما كان موجودا. ولم يقتصر انتشار الحركة على فروعها في مدن وقرى الضفة الغربية بل امتد الى مدن وقرى شرقي الاردن حيث فتحت فروع للحركة في كل من عمان، الكرك ، السلط، واربد.

في عام ١٩٥٣ كان المراقب العام (رئيس الحركة في الاردن) هو عبداللطيف ابو قورة ثم عبدالرحمن خليفة، مصري لم يكن في يوم من الايام مرافقا عاما للاخوان المسلمين لا في مصر ولا في أي مكان آخر. وفي عهد خليفة ازدادت نشاطات الحركة في الاردن على مستوى البلاد قاطبة، وازداد الاتصال والتواصل بين فروع الحركة المختلفة، حيث يعد عبدالرحمن خليفة المراقب العام في منتصف الخمسينات من اهم العناصر الفاعلة في الحركة على الساحة الاردنية، وبخلاف جميع الاحزاب والتنظيمات على الساحة الاردنية فقد كانت ولا زالت حركة الاخوان المسلمين مسجلة رسميا تحت اسم جماعة الاخوان المسلمين حيث عملوا علنا وبصورة رسمية وبتأييد ودعم من السلطة السياسية الاردنية في بعض الاحيان.

ومن الممكن ايجاز اهداف هذه الجماعة الاسلامية التي لعبت دورا في السياسة

١٤- من الاعضاء المؤسسين بالاضافة الى حسن البنا، في (شهر ذو القعدة ١٣٤٧هـ) احمد المصري ، فؤاد ابراهيم، حافظ عبدالحفيظ، عبدالرحمن حسب الله، زكي المغربي واسماعيل عز، واستمر وجودهم في الاسماعيلية حتى عام ١٩٣٢، حيث انتقل بعدها مركزه الى القاهرة، راجع حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعين، دار الاحكام، مصر، بلا تاريخ ص ٥٢ - ٦٦، كذلك ريتشارد ميتشيل، الاخوان المسلمون، ترجمة محمود ابو السعود ط١، ١٩٧٩، ص ٨٥.  
15-See Cohen, p.144.

كحزب ديني، بما يلي<sup>(١٦)</sup>:

- أ - خلق الفرد المسلم، والاسرة المسلمة والمجتمع المسلم المبني على تعاليم الدين الاسلامي.
- ب - اقامة الدولة الاسلامية ودستورها القرآن الكريم والسنة النبوية.
- ج - تحرير العالم الاسلامي من الاستعمار العسكري والثقافي والاقتصادي.
- د - توحيد العالم الاسلامي تحت مظلة الجماعة وعلان الدعوة بصورة عالمية.
- هـ - عدم الاعتراف بأي نظام سياسي لا يؤسس على مبادئ الاسلام.

#### ٥. حزب التحرير:

تم تأسيس هذا الحزب في القدس من مجموعة اعضاء انفصلوا عن جماعة الاخوان المسلمين وكان ذلك مع بداية عام ١٩٥٢ قام المؤسس الشيخ تقي الدين النبهاني المدرس في احدى المدارس الثانوية في القدس بعملية التأسيس، وانضم اليه مجموعة اخرى من الخليل منهم اسعد التميمي، ورجب التميمي وعبد القدير زلوم وفي بداية الامر اخذ صفة التجمع الديني الذي سرعان ما تحول الى حزب سياسي في ١٧/١١/١٩٥٢. تقدم كل من تقي الدين النبهاني، وداود حمدان ومنير شقير وعادل النابلسي وغنيم عبدو بطلب رسمي الى السلطات الاردنية من اجل تسجيل هذا الحزب رسميا وقد رفض طلبهم لتعارض مبادئ الحزب مع الدستور الاردني، وعلى الرغم من عدم تسجيلهم رسميا الا ان الحزب استمر في نشاطاته وفعاليته في العديد من مدن وقرى المملكة. وبالاطلاع على اهداف ومبادئ حزب التحرير الاسلامي فانه يدعو الى اقامة الدولة الاسلامية على أسس ومبادئ الاسلام الحنيف، وعلان الجهاد من اجل بناء تلك الدولة ومن اجل التحرير، والوقوف ضد الامبريالية والاستعمار ومهاجمة انظمة الدول العربية وارتباطاتها مع الدول الغربية، ومحاربة الشيوعية، والوقوف في وجه الفكر القومي على أساس انه فكر امبريالي<sup>(١٧)</sup>. وبالنسبة للاردن فقد كان الحزب

١٦- حسن البنا، مجموعة رسائل حسن البنا، دار الدعوة - الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٠١ - ١٠٣، راجع كذلك، محمد الوكيل، كبرى الحركات الاسلامية في القرن العشرين، طبعة (١)، دار المجتمع، جدة، ١٩٨٦.

17- See Cohen, p.208-210.

سليمان الموسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٥٩٨، عن حزب التحرير الاسلامي نجح الشيخ احد الداعور احد اقطاب الحزب في انتخابات سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٦.

ينادي بقلب النظام الملكي ورفضه القاطع لوراثة الحكم في الاردن، وبصورة عامة فان العديد من مواقف الحزب تتعارض مع شرعية النظام السياسي في الاردن.

## ٦. الحزب الشيوعي:

ظهر الحزب الشيوعي على الساحة الفلسطينية في فترة ما قبل الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٤٨، ونشط بصورة اوسع بعد وحدة الضفتين لنهر الاردن خصوصا في المخيمات الفلسطينية، ولدى افراد الطبقة العاملة الكادحة في المدن، وانتشر كذلك لدى معظم القوى المعارضة للنظام الهاشمي. ومع بداية عام ١٩٥١ بدأ بتجديد الحزب واعادة تنظيمه على الساحة الفلسطينية، الاردنية، وفي ذلك العام انشأ الحزب العديد من الفروع والخلايا المنظمة، وبدأ بعمليات التعبئة وتحريك الجماهير ضد النظام الملكي وسياساته من خلال تنظيم العديد من المظاهرات والاضرابات في كبرى المدن والقرى في الضفة الغربية. وارتكزت اهداف هذا الحزب على معاداة الاستعمار والامبريالية والوقوف ضد الامير عبدالله وسياساته وضد الوحدة الاردنية الفلسطينية، وطالب بتطبيق قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن هيئة الامم المتحدة.

وفي تلك الفترة كان يعمل اعضاء ومنتسبو هذا الحزب تحت اسم (عصبة التحرر الوطني) وفي حزيران عام ١٩٥١ تغير اسمه الى الحزب الشيوعي الاردني، واصبح السكرتير العام للحزب فؤاد نصار، ومن بين الاسماء المعروفة كقيادات داخل الحزب، رضوان الحلو، حمزه الوزير، رشدي شاهين، رجا غانم، عبدالرحيم ارشيد وسامي غضبان.

وكان تطور الحزب بطيئا فيما بين عام ١٩٥١ - ١٩٥٦ نتيجة لدور السيطرة والمراقبة من قبل السلطة الاردنية معتمدة على قانون محاربة (مقاومة) الشيوعية الصادر في ٢ ايار ١٩٤٨، بالاضافة الى القانون الذي صدر في ١٢/١٢/١٩٥٢ والذي ينص على السجن المؤقت بالاشغال الشاقة لكل شخص ينتمي لهذا التنظيم او يدعو لافكاره. وعلى الرغم من كل ذلك فقد حقق الحزب في البرلمان الاردني الثاني مقعدين واستمر على هذا المستوى الى البرلمان الخامس عام ١٩٥٦، وحقق ثلاثة مقاعد، ولعب الحزب دورا رئيسا في اثارة الشعب والمظاهرات والوقوف علانية ضد النظام الملكي وسياساته، وكان دوره واضحا وفاعلا في فترة عدم الاستقرار السياسي في الاردن من

١٩٥٥ - ١٩٥٧. وفي تلك الفترة سعى الحزب الى تشكيل (الجبهة الوطنية) الاحتواء كل التيارات المتقاربة في الافكار والقيادات وتم تأسيسها في شهر ٥ سنة ١٩٥٤ وبدأ الحزب الشيوعي يعمل تحت مظلة الجبهة المقاومة للنظام السياسي الملكي وكامل سياساته<sup>(١٨)</sup>.

### نشاطات الاحزاب (١٩٥٢ - ١٩٥٧):

نتيجة للعوامل التي ساهمت في نشأة الاحزاب على الساحة الاردنية وهي وحدة الضفتين، وتجديد الدستور، والمد القومي العربي، والاجواء السياسية العربية العامة نشطت الاحزاب وزادت فعاليتها على الساحة الاردنية مركزة في فعاليتها على معارضة النظام السياسي القائم وعلاقاته مع الغرب، وتميزت تلك الفترة الزمنية بذروة النشاط الحزبي على الساحة الاردنية، وادت تلك النشاطات الى اىصال البلاد الى حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي، ومن الممكن ارجاع اسباب تلك الحالة من عدم الاستقرار لعوامل داخلية واخرى خارجية جاءت متداخلة بعضها ببعض<sup>(١٩)</sup>.

فقد ساهمت الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية آنذاك بعملية تعبئة وتحريك الجماهير وخصوصا في المناطق المختلفة من الضفة الغربية وكبرى مدن المملكة وذلك من اجل الوقوف ضد النظام وسياساته. حيث نجحت تلك الاحزاب والتنظيمات من القيام بدورها هذا على اكمل وجه من خلال حلقات الدرس، والمناشير المكتوبة، والملصقات، والجرائد والمجلات وحلقات الخلايا السرية ومنابر المساجد. ومن خلال هذه الوسائل المتعددة استطاعت الاحزاب والتنظيمات السياسية من خلق درجة معينة من الوعي السياسي لدى اعضائها ومسانديها، وبالذات الفئات المثقفة مثل اساتذة المدارس، والمحامين، والاطباء والمهندسين، وطلبة المعاهد العليا والمدارس الثانوية وزجت بهم للوقوف ضد النظام القائم.

ولعبت بعض الدول العربية آنذاك مصر، وسوريا ووسائل اعلامها المسموعة والمكتوبة دورا بارزا في تأجيج الرأي العام الاردني ضد النظام وسياساته، وكذلك في دعم معظم الاحزاب والتنظيمات الموجودة على الساحة الاردنية ماليا ومعنويا، وكل ذلك

18- See Cohen, p.27-40.

19- Aruri, Nasser, Jordan, A Study in Political Development, Netherlands, 1972, pp.32-134.

من اجل القضاء على البنيان السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية. فمع تلقي الاردن الدعوة للانضمام لحلف بغداد في شهر شباط من عام ١٩٥٥، والحلف كان قد وقعتة كل من تركيا، والعراق، وبريطانيا بمبادرة امريكية من اجل الوقوف امام المد الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط، واتخاذ اجراءات سياسية وعسكرية من قبل الحلف المقترح لتحقيق ذلك الهدف<sup>(٢٠)</sup>، فقد كان الموقف العربي العام متمثلا بسوريا ومصر والسعودية يتجه نحو ايجاد حلف دفاعي عربي لمواجهة التوسع الشيوعي، والعدوان الاسرائيلي - الصهيوني على فلسطين، وفي ذلك الوقت كانت الرغبة الاردنية تتجه نحو الانضمام الى حلف بغداد، ونتيجة لهذا الموقف انقسمت الحكومة الاردنية على نفسها بين مؤيد ومعارض، وقد ادى هذا الانقسام في الثالث من كانون الاول ١٩٥٥ الى استقالة اربعة وزراء من المعارضين فسقطت الحكومة. وهنا بدأت المظاهرات في المدن الكبرى في المملكة وكان وراءها الاحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة لحلف بغداد. والمؤيدة للحلف العربي المقترح بزعامة مصر. وقد ادت هذه الازمة وحالة الاضطرابات الداخلية الى تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد هزاع المجالي التي استقالت فيما بعد لانسحاب ثلاثة من اعضائها وعلى اثر ذلك تم حل البرلمان في ٢١/١٢/١٩٥٥. ورأى الملك نفسه محاطا بالاعداء من كل جانب واقلت زمام الامور. الا ان العاهل الاردني اتخذ خطوة جريئة اثناء ذلك وهي عزل الجنرال جون باقوت كلوب قائد الجيش الاردني الانجليزي الاصل. واعتبرت جميع القوى المعارضة للنظام ان طرد كلوب انتصارا لهم وهي من خلال وجهة نظرهم بداية التنازل، وان ضغوطهم ادت الى ذلك. الا ان الملك يعلق على ذلك بقوله «يجهل الرأي العام عموما ان عزل الجنرال كلوب كان قضية اردنية تماما»<sup>(٢١)</sup>.

وكانت معظم اعمال الشغب والمظاهرات المعادية للنظام قد بدأتها حشود غفيرة من طلبة المدارس خضعت لتعبئة وتحريك التنظيمات السياسية المختلفة على الساحة الاردنية التي سلحتها بشعارات ضد حلف بغداد وضد التدخل الغربي في العالم العربي وضد الوجود البريطاني في الاردن. وحالات الشغب والمظاهرات انتهت

20- Peter Snow, Hussein, Abiography, N.Y.1972, P.96.

٢١- الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص١٠٧.

بالمصادمات بين قوات الامن الاردنية وجماهير الشارع العام استطاعت قوى الامن في تلك الفترة من السيطرة على الموقف.

ففي ٢١ كانون الاول من عام ١٩٥٦ جرت الانتخابات النيابية العامة ويرى بعضهم انها من اكثر الانتخابات حرية في تاريخ الاردن المعاصر<sup>(٢٣)</sup>. وكانت القضايا الساخنة في تلك الفترة تؤكد على الغاء المعاهدة الاردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، وايجاد علاقات اوثق مع الدول العربية وخصوصا مصر وسوريا. والتركيز على الحريات العامة وحقوق المواطنين، وفي تلك الانتخابات حققت الاحزاب المعارضة للنظام القائم نتائج لافتة للنظر، حيث حصلت على سبعة عشر مقعدا من اصل اربعين مقعدا. ويرى البعض ان اعلام ودعاية اذاعات مصر وسوريا آنذاك لعبت دورا رئيسيا وهاما في هذا النجاح الذي حققته تلك الاحزاب والتنظيمات.

وعلى اثر ذلك شكل السيد سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي الاردني (وطني - يساري) حكومة ائتلافية من مجموعة الاحزاب السياسية في الاردن. وخلال الفترة التي استلمت بها تلك الوزارة الحكم نفذت معظم وعودها الانتخابية، حيث تم الغاء المعاهدة الاردنية - البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧، وتم توقيع اتفاقية للتضامن العربي في كانون الثاني ١٩٥٧ شاركت بها الاردن ومصر وسوريا والسعودية، وانتهجت الحكومة خطا سياسيا مؤيدا لمصر. وفي تلك الفترة من زمن الحكومة ساءت العلاقة بين الملك من جهة وحكومته من جهة اخرى، حيث رأى الملك ان الحكومة تسير باتجاه يعارض الملكية وأسس النظام السياسي الاردني ويؤكد الملك ذلك في كتابه مهنتي كملك بقوله «ان الحكومة تناصبني العداء فعليا فقد رفضت الحكومة التعاون مع الملك بحجة انها متمتعة بثقة البرلمان»<sup>(٢٤)</sup>. ومع ظهور مبدأ ايزنهاور الرامي لمساعدة الدول العربية المعتدلة من اجل الوقوف ضد التغلغل الشيوعي في المنطقة، حيث كانت لدى ملك الاردن الرغبة في الحصول على تلك المساعدة الامريكية ونتيجة لتلك السياسة انفجر الوضع في الاردن وبدأت المظاهرات وعم الشعب انحاء المملكة واتهم الملك الشيوعيين بأنهم حرضوا على الفتن والاضطرابات في البلاد واتهمهم بمحاولة قلب نظام الحكم في الاردن.

وفي ٩ نيسان ١٩٥٧ اقال رئيس الوزراء النابلسي مجموعة من المسؤولين المؤيدين للنظام على التقاعد<sup>(٢٤)</sup> وشكل هذا العمل تحديا للنظام ونتيجة لذلك طلب الملك من

22-Aruri,p. 135.

23-IRBID P. 138.

٢٤- من الذين اقالتهم حكومة السيد النابلسي على التقاعد، بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي، عبد المنعم الرفاعي سفير الاردن في امريكا، محمد امين الشنقيطي قاضي القضاة، وبهجت طيارة مدير الامن العام.

الحكومة تقديم استقالتها وفعليا استقالت. ونتيجة لسقوط الحكومة اندلعت مجددا اعمال العنف والشغب وعمت الاضطرابات معظم انحاء المملكة، وعقدت المعارضة الاجتماعات والمهرجانات الكبرى مطالبة الملك باعادة النابلسي للحكومة. ومن خلال التعبئة الجماهيرية استطاعت الاحزاب والتنظيمات السياسية ان تسيطر على الشارع الاردني وخلافا لما هو سابق وقف الاخوان الى جانب النظام السياسي والملك ضد بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية التي شكلت جناح المعارضة للنظام وسياساته<sup>(٢٥)</sup>.

وجاء تمرد الزرقاء العسكري الذي قامت به بعض الوحدات العسكرية المكونة من ضباط وافراد موالين للمعارضة من اجل قلب نظام الحكم والقضاء على النظام الملكي القائم. ويسمى الملك هذا التحرك بأنه (مؤامرة سياسية).

وحصل الصدام بين الوحدات العسكرية المؤيدة للملك وبين الوحدات المؤيدة للمعارضة وفي نهاية المطاف سيطر الملك على مجريات الامور من خلال الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية المؤيدة للملك والنظام. وتم تطهير الشوارع من المتظاهرين واعتقل بعض قياديي المعارضة، ونتيجة لذلك تم اعلان الاحكام العرفية في البلاد اعتمادا على نص المادة ١٢٥ من الدستور الاردني وتم الغاء الاحزاب السياسية والتنظيمات في جميع انحاء البلاد وذلك في ٢٥ نيسان ١٩٥٧. ومن الممكن القول ان احداث الزرقاء والمحاولة الثورية ومجرياتها كانت نقطة تحول جديدة في تاريخ الاردن السياسي الحديث.

### تقييم الاحزاب السياسية (١٩٥٠ - ١٩٥٧):

الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ظهرت على الساحة الاردنية في بداية الخمسينات كانت نتيجة للظروف السياسية التي ادت للتغيرات الدستورية الحديثة لدستور البلاد عام ١٩٥٢، وما تضمنه هذا الدستور فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الاردنيين في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية.

وقد لعبت عملية الوحدة بين ضفتي نهر الاردن دورا كبيرا في ابراز الاحزاب السياسية لحيز الوجود، حيث كانت الشرائح الفلسطينية تتمتع بوعي سياسي نتيجة ازدياد مستويات التعليم، وكذلك للظروف التي مر بها ابناء الشعب الفلسطيني، فالتركيبة الاجتماعية مختلفة عما هي في شرقي الاردن، بالإضافة الى الاحتكاك

٢٥- سليمان الموسى، مصدر سابق.



والتصدي للقوى الصهيونية وقوى الانتداب التي كان لها الاثر الاكبر في تنامي درجات الوعي السياسي لدى تلك الشرائح، بالإضافة الى انتشار المد القومي، وظهور النظام السياسي الجديد في مصر تحت قيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر الذي ساهم في تأجيج ونشر المبادئ القومية، ومعاداة القوى الغربية في تلك الفترة.

كل هذه العوامل السابقة الذكر ساهمت بدرجة او بأخرى في ابراز الاحزاب والتنظيمات السياسية لحيز الوجود على الساحة الاردنية. واعتمادا على نص المادة ١٦ من الدستور الاردني لعام ١٩٥٢<sup>(٢٦)</sup>. اعطت الحكومة الاردنية تصاريح عمل رسمية لبعض الاحزاب، والاحزاب التي لم يحالفها الحظ في الحصول على تراخيص عمل رسمية عملت بصورة علانية.

وعلى الرغم من ظهور الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية بصورة متأخرة الا انها لم ترق الى مستوى الاحزاب المنظمة التي تقوم بادوار ونشاطات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن هنا فالاحزاب والتنظيمات السياسية في تلك الفترة الزمنية لم تلعب الدور الكافي الذي يمكن ان تلعبه الاحزاب المنظمة وخصوصا في عمليات التنمية السياسية والاجتماعية الشاملة.

ونجد ان الاحزاب والتنظيمات على الساحة الاردنية اقتصرت في عضويتها على فئات وشرائح اجتماعية معينة ولم تكن قواعدها واسعة لتشمل كافة شرائح وفئات المجتمع الاردني، فدور الحزب او التنظيم السياسي يكمن في قدرته على اختراق كافة البنى الاجتماعية، ويسعى من خلال ذلك الى خلق التكامل الاجتماعي، ويأتي هذا من خلال مبادئ وافكار الحزب التي تعالج معظم قضايا المجتمع، وكذلك يتأتى من خلال عمليات التغلغل والاختراق التي يحققها الحزب بنشاطه وفعاليته، وتتم هذه العملية من خلال تناسق وترابط وتماسك وحدات الاتصال من وحدات محلية واقليمية، وبشكل عام فاننا نجد ان هذه العمليات كانت غائبة بدرجة كبيرة عن ساحة الاحزاب والتنظيمات على الساحة الاردنية في تلك الفترة.

فالاحزاب السياسية في تلك الفترة اعتمدت على الاشخاص المؤسسين وبعض الفئات، ولم ترق الى مستوى الانتشار الكلي على الساحة الوطنية. وبعض الاحزاب كانت تنتهي نتيجة لخلاف قد يحصل بين الاعضاء المؤسسين، وقد لعبت طبيعة

٢٦- نص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من الدستور الاردني هي: (للاردنيين الحق في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور). راجع. د. امين مهنا، النظام السياسي الاردني - حقائق ومفاهيم، عمان، ١٩٩٠، ص ١٨٤.

التركيبة الاجتماعية دورا رئيسا في هذا المجال فقد كان هناك دور للعشائر والعائلات في بناء الاحزاب، وهذا بدوره يؤدي في النهاية الى اقتصار الحزب على عشيرة او عائلة او منطقة جغرافية معينة مما يحول دون انتشاره، وادى ذلك الى زيادة التنافس بين العائلات حول المراكز القيادية لبعض التنظيمات.

واتسمت الاحزاب والتنظيمات السياسية في تلك الفترة بضعف التنظيم وعدم تماسك وترابط حلقات الحزب، والمقصود في ذلك ان هياكل الاحزاب لم تكن منظمة تنظيميا دقيقا ولم تكن وحداتها مترابطة: المحلية والاقليمية منها.

اما نشأة معظم الاحزاب والتنظيمات في الاردن فتعتبر ذات نشأة خارجية وليس المقصود بالنشأة الخارجية من خارج البرلمان فقط، بل ان العديد من التنظيمات والاحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة الاردنية كانت فروعاً لاحزاب وتنظيمات تأسست خارج البلاد. فالتيار القومي، وجماعة الاخوان المسلمين واليسار (الاحزاب الاشتراكية) تأسست خارج البلاد وافتتحت لها فروع في الاردن ونتيجة لذلك فقد كانت فروع الاحزاب والتنظيمات المختلفة على الساحة الاردنية تتلقى اوامرها وتعليماتها فيما يتعلق بادوارها ونشاطاتها من خارج البلاد، وبدرجة نسبية ادى هذا الوضع الى حالة عدم ترابط الاحزاب مع القواعد الشعبية ولم تكن سياسات الاحزاب ممثلة لمتطلبات واحتياجات شرائح ابناء المجتمع الاردني. ومن هنا شكلت هذه الاحزاب والتنظيمات تحديا صارخا للنظام السياسي الاردن، واتجهت الاحزاب السياسية الى سياسة المعارضة المطلقة لبنية النظام وسياساته على الصعيدين الخارجي والداخلي، ولم تتجه تلك الاحزاب والتنظيمات الى مبدأ المشاركة ما عدا بعض الاحزاب السياسية الوطنية جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما من تلك الفترة. وهذا بدوره ادى في النهاية الى حالة الصراع والتصادم التي نشبت بين النظام من جهة والاحزاب والتنظيمات السياسية من جهة اخرى.

وكانت وجهة نظر بعض الاحزاب السياسية (الحزب الشيوعي) تقوم على اساس ان النظام السياسي الاردني هو نظام (مصطنع) من (صناعة الغرب) وهونظام (رجعي) (عميل) لا بد من تصفيته والقضاء عليه. والنظام السياسي الاردني يرى ان هذه الاحزاب وقياداتها مأجورة، وهدفها تدمير البلاد، وخلق الفوضى، ولا تمثل الشرائح الاجتماعية التي تتحدث باسمها ويبدو ان كليهما (النظام، والاحزاب) قبل التحدي وعمل كل طرف لانهاء الطرف الاخر<sup>(٢٧)</sup>.

27- See Cohen, The Introduction.

اما قضية موقع الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية من خريطة الاحزاب على الساحة العربية فاننا نجد ان تلك الاحزاب التي برزت على الساحة الاردنية هي امتداد رئيس لتلك الاحزاب المتواجدة على الخريطة السياسية الحزبية العربية. ولا مجال لنكران ان الاحزاب على الساحة العربية كانت من اهم آليات التغيير، والتصعيد من اجل التغيير السياسي في تلك المرحلة الزمنية من مراحل بناء الدولة الحديثة في العالم العربي.

اما الى أي درجة كانت الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية اداة فاعلة من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؟ بالنظر الى برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية فان برامجها اشتملت على القضايا المتعلقة بالتغيير الاجتماعي، وعمليات النشئة الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والملاحظ رغم اعلانها ومبادئها بتلك القضايا الا انها لم تركز عليها تركيزا جذريا، انما كان تركيزها على الجانب السياسي المتمثل في اعلان بياناتها المتعلقة بتغيير بنية النظام السياسي الاردني كنظام (عميل) من وجهة نظر بعض الاحزاب. ومحاربة الاستعمار والامبريالية، والنظم الرجعية، والدعوة الى الوحدة العربية، وتحرير فلسطين وبعضها اعلن عن نيته في تطبيق النظام الاسلامي كنظام سياسي واقتصادي الى غيره من شعارات استطاعت بها الهاب حس ومشاعر المواطنين وانزالهم للشارع العام لتحدي النظام السياسي القائم. ونجد ان معظم الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية لم تنجح في تحقيق ما شرعت به وخصوصا فيما يتعلق بقضايا التغيير الاجتماعية والاقتصادية، وحتى على الصعيد السياسي كان لها الاثر ولكنه لم يحالفها النجاح. ومن هنا فان الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية لم تكن تلك الاداة او الالية الناجحة او الناجعة في مجالات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ولم ترق الى وضع الاسس السليمة في عمليات خلق القيم والمعتقدات الديمقراطية لكي تكون جذرا عميقا لمرحلة زمنية قادمة بل على العكس من ذلك، فان فشل الاحزاب في تلك الفترة اعطى النظام السياسي نوعا من الشرعية او التبرير في محاربة التنظيمات السياسية لفترة زمنية تجاوزت العقدين من الزمن. وادت الى خلق موروثات فكري سلبية عن التنظيمات والاحزاب السياسية لدى عامة افراد وشرائح المجتمع الاردني. وبالمقارنة بين واقع الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية، وبين الاسس النظرية نجد ان الاحزاب والتنظيمات السياسية لم تحقق النجاح بالمعايير للاسس النظرية العامة لدرجة نجاح الحزب او التنظيم السياسي ما عدا بعض الامور الشكلية والمتعلقة فقط بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وبالإضافة الى عمليات تحدي النظام السياسي والتي نجمت عن مآرب شخصية، من اجل الوصول للسلطة وتنفيذ سياسات واوامر خارجية.

هناك مجموعة اسس نظرية تعتمد على معايير عامة يمكن قياس درجة نجاح الاحزاب والتنظيمات السياسية بناء عليها، وهنا سنحاول مقارنة واقع وانشطة الاحزاب بهذه الاسس النظرية والمعايير العامة لدرجة نجاح الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية.

الاسس النظرية التي يمكن من خلالها معرفة درجة نجاح الاحزاب وبصورة عامة هي:

- ١- تهدف الاحزاب السياسية لتحقيق التكامل الاجتماعي.
- ٢- خلق الشرعية للنظام السياسي او قلب الشرعية.
- ٣- ان تكون اداة فاعلة لعمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.
- ٤- ربط المواطن بالدولة او العكس وعمليات التوظيف السياسي<sup>(٢٨)</sup>.

الاساس الاول: تهدف وتسعى الاحزاب والتنظيمات السياسية لتحقيق التكامل الاجتماعي بين مختلف فئات وشرائح المجتمع. وبالنظر الى هذا الاساس فان الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية في فترة الخمسينات لم تصل الى تحقيق هذا الهدف بصورة كاملة. فهي لم تهتم بعمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية وخلق الوعي السياسي المنظم، ولم ترق الاحزاب في تلك الفترة الى تغيير منظومة القيم السائدة والمواقف السياسية للاعضاء او المساندين. فدور الاحزاب السياسية في اطار التنمية السياسية يهدف الى تحقيق التكامل الاجتماعي بين شرائح وفئات المجتمع قاطبة عن طريق اعادة النظر في واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية ومحاولة تغيير منظومة القيم وخلق درجة معينة من الوعي السياسي لدى افراد المجتمع. وهذا الشيء الذي فشلت الاحزاب والتنظيمات في تحقيقه بدرجات عالية.

الاساس الثاني: يهدف وجود الاحزاب والتنظيمات السياسية لخلق الشرعية للنظام السياسي القائم وخلق درجة معينة من آليات وسائل دعم السلطة الشرعية القائمة. فالاحزاب السياسية في تلك الفترة

٢٨- لمعرفة المعايير النظرية المقارن بها الاحزاب الاردنية ، راجع:

Lapalamobara & Weiner, p.4, 17, 407-413.

الزمنية لم تخلق ولم تساهم في خلق الشرعية السياسية للنظام السياسي (المقصود بالشرعية القبول العام للنظام)، بل على العكس من ذلك فقد سعت الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية الى تقليص شرعية النظام من خلال نشاطاتها وممارساتها، وساهمت من خلال دعاياتها في تقليل تلك الشرعية، وسعت الاحزاب جاهدة لمعارضة النظام بدل دعمه. وتحديه في بنائه ومؤسساته وسياساته الداخلية والخارجية. وكل ذلك جرى في اغلب الاحيان دون الاعتماد على الاطر والضوابط القانونية المعمول بها في البلاد. وفي حالة الاردن هذه بدل ان تكون التنظيمات والاحزاب السياسية ادوات ووسائل تنظيمية قانونية لدعم شرعية النظام السياسي وتطوره بالطرق القانونية اصبحت ادوات ووسائل هادفة لهدم النظام السياسي. وهذا الامر يعتبر من الادوار التي تقوم بها الايديولوجية بشكل عام، فقد تبنت الاحزاب سياسة مغايرة للنظام القائم ولم تلتق معه ايدولوجيا وحاولت جادة لقلب نظام الحكم وتغييره<sup>(٣٩)</sup>.

الاساس الثالث:

من غايات وجود الاحزاب والتنظيمات السياسية هو ان تكون اداة فاعلة في عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي، وفي الحالة الاردنية في فترة الخمسينات من هذا القرن لم تكن الاحزاب والتنظيمات السياسية اداة فاعلة في التغير الاجتماعي والسياسي بشكل شامل فهي لم تسع في برامجها بالصورة الفعلية لاحداث التغير الاجتماعي من خلال المادة النظر في التنشئة الاجتماعية ووسائلها ولم تسع لتغير القيم الاجتماعية والنظم الاجتماعية القائمة. وفي الحقيقة فاننا نجد ان بعض الاحزاب طرحت ذلك في برامجها وشعاراتها ولكنها لم تعمل شيئاً فعلياً لتحقيق ذلك. وكذلك الاثر بالنسبة للمجال الاقتصادي فقد نادى بعض الاحزاب بتغيير البنى الاقتصادية القائمة، ولكنها، عملياً، لم يحالفها النجاح بذلك. ونجد ان معظم الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية اقتصر نشاطاتها وفعاليتها على المجال السياسي متأثرة بالجو العربي العام، وبسياسات بعض الدول العربية، ونجد ان قيادات بعض الاحزاب السياسية في تلك الحقبة

الزمنية سعت جادة لارضاء جهات خارجية تابعة لها في الدعم المالي والفكر السياسي. ولم تنطلق بصورة فعلية وعملية من الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لانباء المجتمع الاردني من اجل احداث تلك التغييرات بطريقة ناجعة.

الاساس الرابع: من غايات وجود بعض الاحزاب السياسية هو عملية ربط المواطن بالدولة وهذا الاساس مرتبط بالاساس الاول وهو خلق شرعية للنظام السياسي، فالاحزاب السياسية على الساحة الاردنية فشلت في ربط المواطن بالدولة من خلال المشاركة السياسية الفعلية في القرارات السياسية وهذا يدعونا للقول بأن الاحزاب السياسية الاردنية آنذاك كانت احزاب من اجل التصويت والوصول للسلطة السياسية من اجل تغيير او هدم النظام القائم، وطبيعة هذه الاحزاب تختلف بدرجة عالية عن الاحزاب والتنظيمات السياسية ذات البرامج السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادفة للتغيير والتطوير، ومن هنا فلم تنجح الاحزاب السياسية تلك في عملية توظيف النخب السياسية وخلق قيادات جديدة على الساحة الوطنية، بل نجد ان القيادات المؤسسة لم تتغير ولم تزداد بل كانت في اختلاف وتناقض مستمر. وبعض الاحزاب السياسية كانت قياداتها خارجية والقيادات الوطنية الظاهرة كان عليها تنفيذ سياسات ومخططات جاهزة.

#### خاتمة:

ان عدم نجاح الاحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الاردنية خلال الفترة الواقعة ما بين اعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٧ يعود بدرجة رئيسية لفقدان التنظيم المؤسسي السليم لتلك الاحزاب والتنظيمات وعدم تبلورها كأداة فاعلة للتنمية الشاملة في مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك سبب رئيسي آخر هو عدم قدرة الاحزاب على فهم وإدراك واقع وامكانيات البلاد في تلك الحقبة الزمنية وعدم التزامها بالضوابط الدستورية للنظام القائم والتزامها بالمعارضة بدل المشاركة، واقحامها المؤسسة العسكرية. ومن الممكن القول إنها نجحت في جانب واحد الا وهو عملية تحريك الجماهير وانزالهم للشارع لتحدي النظام ومحاولة اسقاطه. دون التركيز على جوانب عملية نجاح الاحزاب والتنظيمات وخصوصا فيما يتعلق بمعادلة التحريك والتنظيم معا.

وفشلت التجربة الحزبية في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الاردن السياسي لعدم

قدرة الاحزاب والتنظيمات السياسية في التكيف مع الازمات وفقدان القدرة على مواجهتها واعتمادها على سياسات مقررة في خارج البلاد هادفة لاسقاط النظام الملكي والوصول للسلطة السياسية. ومهما يكن فان نجاح اي حزب سياسي يكمن في قدرته على خدمة الجماهير ومصالحهم، وهذا يدعونا الى القول ان اهم اسباب فشل الاحزاب في تلك الفترة عدم قدرتها على خدمة مصالح، واحتياجات الافراد. وعلى الرغم من القول بأنها تجربة غير مشجعة لدولة نامية الا انها تبقى ظاهرة جديدة بالدراسة وبحاجة لمزيد من الاهتمام.